ميثاق بانكوك لتعزيز الصحة
في عالم تسوده العولمة

مقدمة

النطاق

يحدد ميثاق بانكوك إجراءات والتزامات وتعهدات ضرورية لمعالجة محددات الصحة في عالم تسوده العولمة من خلال تعزيز الصحة.

الغاية المنشودة

يؤكد ميثاق بانكوك أن السياسات والشراكات الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية وتحسين الصحة والمساواة في مجال الصحة ينبغي أن تكون في صميم التنمية العالمية والوطنية.

ويعد ميثاق بانكوك تكملة للقيم والمبادئ والاستراتيجيات العملية لتعزيز الصحة والتي حددها *ميثاق أوتاوا لتعزيز الصحة* وكذلك التوصيات التي صدرت عن مؤتمرات الصحة العالمية التي عقدت لاحقاً والمعنية بتعزيز الصحة، وصدقت عليها الدول الأعضاء من خلال جمعية الصحة العالمية، كما يستند ميثاق بانكوك إلى هذه القيم والمبادئ والاستراتيجيات العملية والتوصيات.

الجمهور المستهدف

يسعى ميثاق بانكوك إلى الوصول إلى الأفراد والجماعات والمنظمات ممن له أهمية حاسمة في توفير الصحة، بمن في ذلك:

- الحكومات والساسة على كل المستويات
- المجتمع المدني
- القطاع الخاص
- المنظمات الدولية
- دوائر الصحة العمومية.

تعزيز الصحة

تقر الأمم المتحدة بأن التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز.

ويعتمد تعزيز الصحة على هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان، كما يوفر تعزيز الصحة مفهوماً إيجابياً وشاملاً للصحة كمحدد من محددات نوعية الحياة، ويشمل العافية النفسية والروحية.

وتعزيز الصحة هو عملية تمكين الناس من زيادة تحكمهم في صحتهم ومحدداتها، ويؤدي بذلك إلى تحسين صحتهم. كما يعد تعزيز الصحة وظيفة من وظائف الصحة العمومية، ويسهم في العمل الرامي إلى مكافحة الأمراض السارية والأمراض غير السارية وسائر الأخطار التي تهدد الصحة.

معالجة محددات الصحة

السياق المتغير

مافتئ السياق العالمي لتعزيز الصحة يتغير تغيراً ملحوظاً منذ صدور *ميثاق أوتاوا*.

العوامل الحاسمة

من العوامل الحاسمة التي لها تأثيرها الآن على الصحة ما يلي:

- التباينات المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها
- الأنماط الجديدة من الاستهلاك والاتصالات
- إضفاء الطابع التجاري
- التغيير البيئي العالمي
- التوسع العمراني.

التحديات الأخرى

تشمل العوامل الأخرى التي تؤثر على الصحة التغيـرات الاجتماعيـة والاقتـصادية والديموغرافية السريعة والتي غالباً ما تكون ضارة، وهي تمس ظروف العمل، وبيئات التعليم، والأنماط الأسرية، وثقافة المجتمعات ونسيجها الاجتماعي.

وهناك اختلاف في الأثر الواقع على النساء والرجال. وقد زادت سرعة تأثر الأطفال كما زاد استبعاد الفئات المهمشة والعجزة والسكان الأصليين.

الفرص الجديدة

تُتيح العولمة فرصاً جديدة للتعاون من أجل تحسين الصحة والحد من المخاطر الصحية العابرة للحدود الوطنية، وتشمل هذه الفرص ما يلي:

- تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تحسين آليات تصريف الشؤون وتقاسم الخبرات على الصعيد العالمي.

الاتساق في السياسات

بغية مواجهة تحديات العولمة يجب أن تكون السياسات متسقة فيما يلي:

- كل مستويات الحكومة
- كل هيئات الأمم المتحدة
- سائر المنظمات، بما في ذلك القطاع الخاص.

ومن شأن هذا الاتساق أن يعزز الامتثال والشفافية والمساءلة فيما يتعلـق بالاتفاقـات والمعهدات الدولية ذات الصلة بالصحة.

التقدم المحرز

لقد أُحرز تقدم في جعل الصحة محور التنمية، وذلك على سبيل المثـال مـن خـلال الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وتكتـسي المشاركة النشطة من قبل المجتمع المدني أهمية بالغة في هذه العملية.

استراتيجيات تعزيز الصحة في عالم تسوده العولمة

التدخلات الفعالة

يقتضي إحراز تقدم نحو تحسين صحة الناس في العالم اتخاذ إجراءات سياسية قوية ومشاركة واسعة النطاق وكذلك الاضطلاع بالدعوة على نحو مستدام.

ولتعزيز الصحة مجموعة راسخة من الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها والتي من الضروري تحقيق الاستفادة القصوى منها.

الإجراءات اللازمة

بغية تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ هذه الاستراتيجيات يجب على كل القطاعات والبيئات أن تعمل على ما يلي:

- **الدعوة** إلى الصحة بالاستناد إلى حقوق الإنسان والتضامن
- **الاستثمار** في السياسات والإجراءات والبنى التحتية المستدامة من أجل معالجة محددات الصحة
- **بناء القدرات** من أجل وضع السياسات والقيادة والممارسة الخاصة بتعزيز الصحة ونقل المعارف والبحوث والتثقيف الصحي
- **التنظيم والتشريع** من أجل ضمان مستوى مرتفع من الحماية من الضرر وإتاحة فرص متساوية لكل البشر من أجل التمتع بالصحة والعافية
- **إقامة الشراكات والتحالفات** مع المنظمات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل اتخاذ إجراءات مستدامة.

الالتزامات الخاصة بتوفير الصحة للجميع

الأساس المنطقي

لقطاع الصحة دور قيادي رئيسي في وضع السياسات وإقامة الـشراكات مـن أجـل تعزيز الصحة.

ولكي يتسنى إحراز تقدم في معالجة محددات الصحة من الضروري اتباع نهج متكامل على مستوى السياسات داخل الحكومات والمنظمات الدولية، وكذلك الالتزام بالعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وفي جميع البيئات لهذا الغرض.

الالتزامات الرئيسية

تتمثل الالتزامات الرئيسية الأربعة في جعل تعزيز الصحة:

١- في صميم جدول أعمال التنمية العالمي
٢- مسؤولية أساسية لكل الحكومات
٣- محوراً رئيسياً لتركيز المجتمعات المحلية والمجتمع المحلي
٤- شرطاً من شروط الممارسات المؤسسية السليمة.

١- جعل تعزيز الصحة في صميم جدول أعمال التنمية العالمي

من الضروري إبرام اتفاقات حكومية دولية قوية تعـزز الـصحة والأمـن الـصحي الجماعي. وعلى الحكومات والهيئات الدولية أن تعمل على تضييق الفجوة الصحية بين الأغنياء والفقراء. ومن الضروري وجود آليات فعالة لتصريف الشؤون الصحية فـي العالم من أجل معالجة كل الآثار الضارة المترتبة على ما يلي:

- التجارة
- السلع
- الخدمات
- استراتيجيات التسويق.

ويجب أن يصبح تعزيز الصحة جزءا لا يتجزأ من الـسياسات المحليـة والخارجيـة والعلاقات الدولية، بما في ذلك أثناء الحروب والنزاعات.

ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات من أجل تعزيز الحوار والتعاون بين الدول والمجتمـع المدني والقطاع الخاص. ويمكن أن تحذو هذه الجهود حذو المعاهدات القائمة من قبيل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

٢- جعل تعزيز الصحة مسؤولية أساسية لكـل الحكومات

على كل الحكومات أن تتصدى على جميع مستوياتها لـضعف الـصحة والتباينـات الصحية كمسألة ذات أولوية، لأن الصحة محدد رئيسي من محددات التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. وعلى الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية ما يلي:

- إعطاء الأولوية للاستثمار في الصحة، داخل قطاع الصحة وخارجه
- تقديم التمويل المستدام لتعزيز الصحة.

ولضمان ذلك ينبغي أن تجعل جميع مستويات الحكومات العواقب الـصحية المترتبـة على السياسات والتشريعات واضحة بجلاء، وذلك باستخدام أدوات مثل تقدير الأثـر الصحي مع التركيز على العدالة.

الالتزامات الخاصة بتوفير الصحة للجميع، تابع

٣- جعل تعزيز الصحة محوراً رئيسياً لتركيز المجتمعات المحلية والمجتمع المدني

كثيراً ما يضطلع كل من المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بدور قيادي في استهلال عملية تعزيز الصحة وتحديد ملامح هذه العملية والاضطلاع بها. ويحتاج كل منهم في ذلك إلى الحقوق والموارد والفرص التي تتيح تعزيز مساهمته وتمنحها الاستدامة. وفي البلدان الأقل نمواً يكتسي الدعم الخاص ببناء القدرات أهمية خاصة.

وتتسم المجتمعات المحلية المنظمة جيداً والمفوضة بفعالية كبيرة في تحديد صحتها، وتكون قادرة على مساءلة الحكومات وكيانات القطاع الخاص عن العواقب الصحية المترتبة على سياساتها وممارساتها.

ويحتاج المجتمع المدني إلى ممارسة صلاحياته في أماكن التسويق عن طريق إعطاء الأفضلية للسلع والخدمات وأسهم الشركات التي تعطي نموذجاً للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وقد برهنت المشاريع المجتمعية الشعبية ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات النسائية على فعاليتها في تعزيز الصحة وإعطاء القدوة في الممارسة للآخرين.

وهناك مساهمة خاصة على الرابطات المهنية الصحية أن تقدمها.

٤- جعل تعزيز الصحة شرطاً من شروط الممارسات المؤسسية السليمة

لقطاع الشركات أثر مباشر على صحة الناس وعلى محددات الصحة من خلال تأثيره على ما يلي:

- الأطر المحلية
- الثقافات الوطنية
- البيئات
- توزيع الثروة.

ويتحمل القطاع الخاص، شأنه شأن سائر أصحاب العمل والقطاع غير النظامي، مسؤولية ضمان الصحة والسلامة في أماكن العمل، وتعزيز صحة وعافية موظفيه وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

ويمكن أيضاً للقطاع الخاص أن يسهم في الحد من الآثار الصحية العالمية الواسعة النطاق، مثل الآثار ذات الصلة بالتغير البيئي العالمي، وذلك عن طريق الامتثال للوائح والاتفاقات المحلية والوطنية والدولية التي تعزز الصحة وتحميها. وتعطي الممارسات التجارية الأخلاقية والمسؤولة، هي والتجارة النزيهة، نموذجاً لنوع الممارسات التجارية التي ينبغي دعمها من قبل المستهلكين والمجتمع المدني وبالحوافز واللوائح الحكومية.

التعهد العالمي بتحقيق المطلوب

الجميع يعمل من أجل الصحة

يقتضي الوفاء بهذه الالتزامات تحسين تطبيق الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها، وكذلك الاستفادة من المنطلقات الجديدة والاستجابات المبتكرة.

وتوفر الشراكات والتحالفات والشبكات وأنشطة التعاون طُرقاً حفازة ومجزية لتجميع الناس والمنظمات على أهداف مشتركة وإجراءات مشتركة من أجل تحسين صحة السكان.

ولكل قطاع من القطاعات، الحكومية الدولية والحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، دور فريد من نوعه ومسؤولية فريدة من نوعها.

تضييق الفجوة في التنفيذ

منذ اعتماد *ميثاق أوتاوا* تم توقيع عدد كبير من القرارات على المستويين الوطني والعالمي دعماً لتعزيز الصحة، ولكن هذا الأمر لم تعقبه إجراءات عملية على الدوام. ويناشد المشاركون في مؤتمر بانكوك هذا بقوة الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية تضييق هذه الفجوة في التنفيذ وتحويل السياسات والشراكات إلى عمل ملموس.

الدعوة إلى العمل

يطالب المشاركون في المؤتمر منظمة الصحة العالمية ودولها الأعضاء، بالتعاون مع سائر الجهات المعنية، بتخصيص موارد لتعزيز الصحة، واستهلال خط العمل ورصد الأداء، عن طريق مؤشرات وغايات مناسبة، وتقديم تقارير عن التقدم المحرز بصفة منتظمة. ومطلوب من منظمات الأمم المتحدة أن تبحث فوائد وضع معاهدة عالمية للصحة.

الشراكة العالمية النطاق

يحث ميثاق بانكوك هذا كل أصحاب المصلحة على الانضمام إلى شراكة عالمية النطاق من أجل تعزيز الصحة مع المشاركة والعمل على الصعيدين العالمي والمحلي.

الالتزام بتحسين الصحة

نحن، المشاركين في المؤتمر العالمي السادس المعني بتعزيز الصحة، المعقود في بانكوك بتايلند، نتعهد بإحراز تقدم في هذه الإجراءات والالتزامات من أجل تحسين الصحة.

١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

ملاحظة: يحتوي هذا الميثاق على الآراء الجماعية لفريق الخبراء الدولي والمشاركين في المؤتمر العالمي السادس المعني بتعزيز الصحة، والمعقود في بانكوك بتايلند في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، ولا يمثل بالضرورة قرارات منظمة الصحة العالمية ولا سياساتها المحددة.